المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه

قواعد التفسير في مصنف الزيادة والإحسان في علوم القرآن للإمام ابن عقيلة المكي (ت١١٥٠هـ)

دراسة نظرية تطبيقية

إعداد
د. منيرة خليفة إبراهيم بوعنقاء الخالدي
دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن
جامعة الملك فيصل
Mnerah.5lefah@gmail.com

ملخص البحث:

تتناول الدراسة موضوع قواعد التفسير عند الإمام ابن عقيلة المكي من خلال مباحثه المتعلقة ببابين أو نوعين في مصنفه وهما: النوع الثاني والأربعون بعد المائة في علم معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه، والنوع الثالث والأربعون بعد المائة في علم معرفة شروط المفسر وآدابه؛ ومنها تم استخلاص القواعد المتناثرة من خلال منهج ابن عقيلة المكي في هذين الجزأين من كتابه، وعرضه لمباحث علوم التفسير والمفسر.

وأما طريقة البحث المتبعة هي: منهج البحث الاستقرائي والتحليلي، تكون البحث من مقدمة، وتمهيد في المصنف ومؤلفه والقواعد، ومبحثين نظري وتطبيقي، وخاتمة، وفي المباحث تم دراسة القواعد بتسليط الضوء على منهجه في مباحث علوم القرآن ومنهجه في ذكر القواعد وعرض آرائه في التفسير والتأويل، ثم عرض دراسة لـ (ست عشرة) قاعدة مصنفة حسب الأصول النقلية، والعقلية، واللغوية.

وتهدف الدِّراسَة إلى: دراسة لحقل جديد، ولفتٌ للنظر إلى العناية بمصنفٍ تميز بأنه أوسعُ كتابٍ في علوم القرآن، ومحاولة جمع واستنباط قواعد التفسير المنثورة وإظهار سمات ومنهج المؤلف من خلال مباحثه.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود قواعد وافرة في مباحث علوم القرآن عند ابن عقيلة المكي، منها ما يتعلق بالأصول النقلية ومنها العقلية ومنها اللغوية، وأن غالب قواعد التفسير عنده متوافقة مع رأي جمهور المفسرين والقواعد المعروفة، وأن طبيعة منهجه في هذين البابين أن نقله غالب على رأيه، ولكن يظهر حسن انتقائه للنقول.

الكلمات المفتاحية: قواعد التفسير+ ابن عقيلة المكي+ الزيادة والإحسان في علوم القرآن.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن ويسّره، والصلاة والسلام على رسوله الهادي الذي تلاه وبيّنه، وبعد:

فإن القرآن الكريم كلام الله الخالد بحفظه والباقي بحكمته، الذي أرشد الإنسان إلى اعتماده مصدراً؛ لاستقامة الشرع والإيمان، والذي به فلاح الدنيا والآخرة، وعليه كان لزاماً على العوام والخواص تحري الطريق السليم لفهمه وتدبره وتفسير معانيه.

ومن هنا ظهرت العلوم التي تلبي الحاجة إلى ضبط التفسير، باتباع القواعد التي تسدد منهج الموازنة والتمييز بين الصحيح والسقيم من الأقوال، وتعصم المفسر من الخوض في معاني الآيات بغير علم، ولتحمي المفسر من مخالفة قول جمهور السلف وإجماعات المفسرين، أو تقي من تقديم ما هو حقه التأخير وتأخير ما هو حقه التقديم من أركان وأسس ومصادر التفسير.

ومن العلماء الذين اعتنوا بجمع مباحث وأنواع علوم القرآن بشكل موسع، الإمام ابن عقيلة المكي، في مصنفه (الزيادة والإحسان في علوم القرآن)، الذي استفاد فيه من مصادر مهمه في علوم القرآن وأهمها كتابا البرهان للزركشي والإتقان للسيوطي، كما اعتمد على مصادر أخرى كالنشر لابن الجزري، ولطائف الإشارات للقسطلاني، وإتحاف فضلاء البشر لشيخه الدمياطي وغيرها، وقد اشتملت ثنايا مباحثه في النوعين (علم معرفة التفسير، وعلم معرفة شروط المفسر) على قواعد التفسير وشروط المفسر، التي لم تُدرس رغم قيمة ومكانة المصنف، فمنها ما يتعلق بالأصول النقلية، ومنها العقلية، ومنها اللغوية، وعليها أصبحت مثار شغفٍ لي لمحاولة الوصول إلى آراء ابن عقيلة المكي، ومعرفة منهجه، وجمع قواعده، ودراستها، وتحليلها، وموازنتها مع غيرها.

سائلين المولى النفع والتوفيق والسداد.

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. عدم وجود دراسات حول المصنف رغم مكانته وقيمته، ولِجِدَّة طبعِهِ وإصدارِهِ وتحقيقِه ونشرِه.
٢. قيمة الكتاب ومكانة المؤلف حيث إنه يُعد من أوسع الكتب الجامعة لمباحث علوم القرآن.
٣. وضوح عبارة المؤلف، وعمق معاني مباحثه، وحسن انتقائه للنقول وعرض آرائه في قواعد التفسير.
٤. وفرة قواعد التفسير التي أمكن استنباطها مما يجعله جديرًا بالبحث والدراسة.
٥. بيان نتائج مناقشة قواعده ومنهجه في مباحث علم التفسير وشروط المفسر.
٦. إظهار أهمية تطبيق قواعد التفسير على كتب علوم القرآن وجمعها ودراستها.
٧. دراسة سمات قواعد ابن عقيلة المكي وآرائه ومسائله وتوضيحها.
٨. بيان استيعاب هذا المصنف لتطبيقات قواعد التفسير.

- أسئلة البحث:

١. ما ملامح شخصية ابن عقيلة المكي في قواعد التفسير؟
٢. ما قواعد التفسير التي ذكرها ابن عقيلة المكي في أبواب علم التفسير وشروط المفسر في مصنفه؟

- أهداف البحث:

١. التعريف بقواعد التفسير وابن عقيلة المكي ومصنفه (الزيادة والإحسان في علوم القرآن).
٢. عرض منهج وآراء وطريقة بيان ابن عقيلة المكي لقواعد التفسير.
٣. جمع ودراسة الشواهد من قواعد التفسير لابن عقيلة المكي في مبحثي علم التفسير وشروط المفسر.
٤. الوصول لنتائج ملامح وشخصية ابن عقيلة المكي في ذكر قواعد التفسير وآراؤه في مسائلها.

- الدراسات السابقة:

يشير البحث إلى وجود خمس رسائل ماجستير حديثة في جامعة الإمام تناولت جوانب من فكر ابن عقيلة ومصنفه "الزيادة والإحسان". ومع ذلك، لم يتم العثور على دراسات سابقة أو متخصصة تركز بشكل خاص على قواعد التفسير عنده في هذا المصنف، وهو ما قد يُعزى إلى حداثة تحقيق ونشر الكتاب [١].

ومن الدراسات حول المصنف في غير قواعد التفسير ما يلي:

١-تعقبات ابن عَقِيلَةَ المكي على من سبقه من خلال كتابه «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» (جمعًا ودراسة) رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية أصول الدين قسم القرآن وعلومه ،د.ت.

تتناول تعقبات ابن عقيلة المكي على من سبقه في علوم القرآن من خلال كتابه "الزيادة والإحسان"، وهي دراسة جمعية تحليلية.

٢- بحث الوجوه والنظائر عند الإمام ابن عقيلة المكي (ت:١١٥٠هـ) في كتابه (الزيادة والإحسان في علوم القرآن)- دراسة نقدية"، د.ت.

وهي دراسة نقدية تبحث في مفهومي الوجوه والنظائر عند ابن عقيلة المكي في كتابه "الزيادة والإحسان" وتقدم دراسة نقدية لآرائه.

---

(١) وقد عمل على دراسته خمس باحثين في رسائل علمية للماجستير في قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية وهؤلاء الباحثون هم:

١ - محمد صفاء بن شيخ إبراهيم حقي (١) من أول الكتاب إلى آخر النوع (٤٥) عام ١٤٠٧هـ

٢ - فهد بن علي العندس (٢) من أول النوع (٤٦) إلى آخر النوع (٩٠) عام ١٤٠٧هـ

٣ - إبراهيم محمد المحمود (٣) من أول النوع (٩١) إلى آخر النوع (١١٩) عام ١٤٠٧هـ

٤ - مصلح بن عبد الكريم السامدي (٤) من أول النوع (١٢٠) إلى آخر النوع (١٤٣) عام ١٤٠٧هـ

٥ - خالد بن عبد الكريم بن محمد اللاحم (٥) من أول النوع (١٤٤) إلى آخر الكتاب عام١٤٠٨هـ

وجميع هذه الرسائل كانت تحت إشراف الدكتور محمود محمد شبكة.

انظر: مركز البحوث والدراسات ، مقدمة تحقيق كتاب الزيادة والإحسان، ط/١، ١٤٢٧هـ (ص ٦).

٣- بحث زيادات ابن عقيلة المكي في كتابه (الزيادة والإحسان في علوم القرآن) على السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) في موضوعات تدوين القرآن الكريم، د.ت.

وهي دراسة مقارنة تركز على زيادات ابن عقيلة المكي في كتابه "الزيادة والإحسان" على ما ورد في كتاب "الإتقان" للسيوطي في مجال تدوين القرآن.

٤- استدراكات ابن عقيلة المكي في كتابه الزيادة والإحسان في علوم القرآن على السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن. إعداد الباحثين: إياد بن سالم السامرائي واعتماد بنت إسماعيل الدوري، وهو بحث في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

وهو بحث مجلة يقدم استدراكات ابن عقيلة المكي في كتابه "الزيادة والإحسان" على آراء السيوطي في كتابه "الإتقان" في علوم القرآن، وهو عمل مشترك للباحثين إياد السامرائي واعتماد الدوري.

خطة البحث:

المقدمة: وتتضمن الملخص، وأسباب، وأهمية، وأهداف الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة.

التمهيد: التعريف بمصطلح قواعد التفسير وكتاب الزيادة والإحسان وصاحبه.

أولاً :ترجمة ابن عقيلة المكي والتعريف بمصنفه.

ثانياً :التعريف بقواعد التفسير وأهميتها.

المبحث الأول: منهج الإمام ابن عقيلة المكي في توظيف قواعد التفسير في مباحث مصنفه الزيادة والاحسان في علوم القرآن من خلال النوعين (١٤٣-١٤٢). وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: طريقة الإمام ابن عقيلة المكي في عرض محتوى النوعين (١٤٢-١٤٣).
- المطلب الثاني: منهج الإمام ابن عقيلة المكي في قواعد التفسير من خلال النوعين (١٤٢-١٤٣).
- المطلب الثالث: موضوعات الإمام ابن عقيلة المكي في أصول التفسير من خلال النوعين (١٤٣-١٤٢).

المبحث الثاني: قواعد التفسير عند ابن عقيلة المكي وتطبيقاتها من خلال مباحث مصنفه الزيادة والإحسان في علوم القرآن من خلال النوعين (١٤٣-١٤٢).وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: قواعد التفسير عند ابن عقيلة المكي المتعلقة بالأصول النقلية.

١. قاعدة: مصادر تفسير القرآن هي بالرجوع إلى النظائر من الآيات المنصوص عليها ثم إن لم يوجد فبالسنة ثم إن لم يوجد فبأقوال الصحابة.

٢. قاعدة: نقول أهل الكتاب مُتَوَقَّفٌ عن الأخذ بها وتصديقها.

٣. قاعدة: التفسير بمجرد الرأي باطل.

٤. قاعدة: أكثر ما فيه الخطأ هو ما يعلم بالاستدلال دون النقل.

٥. قاعدة: الخروج عن دائرة تفسير السلف بادعاء وجه غائب أو انتصار لمعتقد زائغ، يُعد ابتداعًا باطلًا واتباعًا للهوى.

٦. قاعدة: تعيين المبهم، وتبيين المجمل، وسبب نزول، والنسخ كل هذا يؤخذ من النقل.

٧. قاعدة: اعتماد صحيح الإسناد شرط، في أحاديث الرسول ﷺ والصحابة والتابعين.

- المطلب الثاني: قواعد التفسير عند ابن عقيلة المكي المتعلقة بالأصول العقلية.

١. قاعدة: الجمع بين الأقوال أولى من الترجيح وإن اختلفت طبقات الناقلين.

٢. قاعدة: أغلب اختلاف السلف هو اختلاف تنوع.

٣. قاعدة: إن لم يمكن الجمع، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد هو المقدم.

٤. قاعدة: لا يجوز الجزم على مراد الله في التفسير.

٥. قاعدة: تفسير كلام الله يكون باعتبار النظر إلى المتكلم بالقرآن (الله ﷻ)، والمنزل عليه(الرسول ﷺ) والمخاطب به(العالمين).

٦. قاعدة: كل تعارض يتوهم وقوعه في القرآن فهو يعود إلى قصور فهم الناظر فيه، وتعيين المتشابه نسبي بين الناس.

- المطلب الثالث: قواعد التفسير عند ابن عقيلة المكي المتعلقة بالأصول اللغوية.

١. قاعدة: عند تعارض استعمال لغوي مع شرعي فالحمل على الشرعي أولى.

٢. قاعدة: اللغة ركن التأهل في التفسير للتمييز بين نظم وإعجاز القرآن وبين غيره من الكلام.

٣. قاعدة: الأصل في القرآن عدم التكرار.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وتتضمن فهرس الآيات، والأحاديث، والمصادر، والموضوعات.

- **منهج البحث:**

١. اتباع المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي.

أ/المنهج الاستقرائي: بقراءة مصنف ابن عقيلة المكي واستخراج القواعد والنظر إلى مكانته وقيمة المؤلف ومنهجه ودراسته بشكل نظري.

ب/والمنهج التَّحليلي: بالوقوف على القواعد ومناقشتها وموازنتها وتفصيلها وشرحها والتمثيل عليها وإظهار مراد ابن عقيلة المكي في مسائلها.

٢. أضع في الهامِش حِين عَزو المرجِع كلمة (انظر): عند الرُّجوع إلى مَصدر أو عِدة مصادِر والتَّعبير عَن فِكرتها، وكلمة (ينظر): عِندما يكون التَّعبير لذكر ظاهر نتيجته، وكلمة (وللاستزادة راجع): أي لمزيد اطِلاع حَول الموضوع، وكلمة (مستفاد من): عندما تكون فكرة الفَقرة مُستفادة ومستنبطة من المرجع.

٣. حددت الدارسة في النوعين(١٤٣-١٤٢) واعتماد القواعد الأقرب إلى نمط قواعد الدراسات التي جمعها المعاصرون، وصنفتها حسب ما يتعلق بالأصول النقلية، والعقلية، واللغوية، سواء كانت صريحة أو مستنبطة.

٤. عند دراسة القواعد بشكل تطبيقي أذكر صياغة القاعدة، ثم نص الشاهد لابن عقيلة، ثم شرحها ومناقشتها بذكر مرئيات كتب القواعد والأصول فيها، والاستشهاد بالأدلة أو بأمثلة لها عند الحاجة من كتب التفاسير؛ للخروج بأهم النتائج حولها.

التمهيد

التعريف بمصطلح قواعد التفسير وكتاب الزيادة والإحسان وصاحبه

أولاً: ترجمة ابن عقيلة المكي والتعريف بمصنفه.

ابن عقيلة المكي هو اسم معروف له كوالده المسمى بعقيلة، ولد قبل عام ١١٠٠هـ، في مكة، واسمه أحمد بن سعيد بن مسعود المكي الحنفي، وكنيته أبو عبدالله، وهو علاّمة بارز، ومحدّث بالحجاز، ويظهر من خلال مصنفاته أنّه يرتضي بعض معتقدات الأشاعرة والصوفية، عمل معلماً، ومن تلاميذه عبدالله القطب، وأخذ عن شيوخ كُثُر، منهم حسن العجيمي المكي، ورحل للشام والعراق وغيرها، له في التفسير: (الجوهر المنظوم في التفسير بالمرفوع من كلام سيد المرسلين والمحكومين)، وفي علوم القرآن : (الزيادة والإحسان)، وفي الحديث: (المواهب الجزيلة في مرويات ابن عقيلة)، و(المسلسلات)، وألف في التاريخ ، والفقه، والعقائد أيضاً، توفي سنة ١١٥٠هـ[١].

وأما ما يتعلق بمصنفه (الزيادة والإحسان)، فقد كانت تسميته بهذا الاسم من صاحب المصنف، حيث قال ابن عقيلة المكي في مقدمته للكتاب: "فشرعت في هذا الكتاب، وأودعت فيه جل ما في الإتقان، وزدت عليه قريباً من ضعفه من المسائل الحسان، واخترعت كثيراً من الأنواع اللطيفة، والفوائد الشريفة، هذا على سبيل الإدماج والإجمال، ولو فصلتها لزادت على أربعمائة نوع، وسميته: الزيادة والإحسان في علوم القرآن"، وكتابه يُعد موسوعة في علوم القرآن حيث جمع فيه بين أهم كتابين وهما: البرهان والإتقان، وتبلغ مجلداته (عشرة) مجلدات بخلاف المؤلفات الأخرى التي لا تتجاوز المجلدين، وتصل عدد مباحثه إلى (مئة وأربعة وخمسون) نوعاً، تبدأ بعلم حقيقة القرآن، وتنتهي بآداب ختم القرآن.[٢]

ولابن عقيلة المكي له مؤلفات مطبوعة ومخطوطة في علوم القرآن وغيرها ، وهي:

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الزيادة والإحسان، مركز البحوث والدراسات (١/ ١٩، ٢٠، ٢٩)، الأعلام للزركلي (٦/ ١٣)، معجم المؤلفين، كحالة الدمشقي (٨/ ٢٦٤)، معجم المفسرين، نويهض (٢/ ٤٨٧)، معجم تاريخ التراث، قره بلوط (٤/ ٢٥٤١).

(٢) مستفاد من: مقدمة تحقيق الزيادة والإحسان في علوم القرآن، مركز البحوث والدراسات (١/ ٣٨).

أولًا: المؤلفات المطبوعة:

الزيادة والإحسان في علوم القرآن: يعتبر أشهر مؤلفاته، وهو موسوعة ضخمة في علوم القرآن، يشتمل على كثير مما ورد في كتاب "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي مع زيادات واستدراكات مهمة. وقد طُبع بتحقيقات مختلفة.

ثانيًا: المؤلفات المخطوطة (بعضها ما زال قيد التحقيق أو الفقد):

فتح الرحمن فيما يستنبط من القرآن: تفسير للقرآن الكريم، ويُعد من أهم مؤلفاته التي لا تزال مخطوطة. وهو واسع ومهم.

الجامع المفيد في علم التجويد، وهو كتاب في علم التجويد.

إيضاح البرهان في أحكام القرآن، وهو كتاب في أحكام القرآن.

القول الأقوم في بيان ما اشتبه من الكلم، وهو كتاب في مشكل القرآن أو المتشابه اللفظي.

نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، وهو كتاب في علم المناسبات في القرآن.

شرح على ألفية العراقي في علوم الحديث، وهو لم يُطبع بعد، ويُعد دليلًا على اهتمامه بعلوم الحديث أيضًا.

وتوجد له بعض الرسائل والفتاوى في مواضيع مختلفة. (١)

ثانياً: التعريف بقواعد التفسير وأهميتها.

تُعد قواعد التفسير من أهم العلوم التي تُؤهل صاحبها لتفسير القرآن وفهمه بصورة سليمة خالية من الضعف والخلل، فقواعد التفسير هي: ضوابط مُستخلَصة من استقراء أقوال العلماء وتطبيقاتهم التفسيرية، تُعين على فهم النصوص وترجيح المعاني واستنباط الأحكام، وصولًا إلى تفسير راجح وسليم.

أي أنها أسس مُستقرِئة لأقوال المفسرين، تُوجِّه عملية الفهم والترجيح والاستنباط في تفسير

(١) المستودع الرقمي للمخطوطات الإسلامية (جامعة الملك سعود):
- /https://www.google.com/search?q=https://makhtutat.ksu.edu.sa
قاعدة بيانات المخطوطات العربية (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية):
- /https://www.google.com/search?q=https://faisalcenter.org/ar/manuscripts

القرآن نحو الصواب. [١]

وأصل استمداد ومصدر استخراج قواعد التفسير كان من خلال كتب تبلغ المائتي كتاب في التفسير وأكثر، وقد اتسع مفهوم مصطلح قواعد التفسير عمّا كان عليه من قبل، فصارت له معالم واضحة من حيث التعريف، ووضع عبارات لها محددات استقرائية أغلبية منتزعة من أكثر من علم، لم تكن موجودة سابقاً [٢].

ويعود هذا التقعيد وحكمته إلى تيسير العلم، فهذه القواعد عبارة عن اختزال أهم المبادئ والركائز التي يهتم بها ويعتمد عليها الفن، وكأنها مفاتيح وقوانين لفهم المعاني، وتوضيح الأولويات، وحل الإشكالات التفسيرية [٣]. قال الزركشي: "أما بعد فإن ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة، هو أوعى لحفظها، وأدعى لضبطها [٤]. فهناك حاجة ماسّة إلى قواعد التفسير، لتحصيل القدرة على فهم معاني القرآن على الوجه الصحيح، والاستفادة منه أيضاً في، التدبر، والترجمة، والترجيح، ونحو ذلك.[٥]

وما يُقال في قواعد التفسير، هو نفسه ما يُقال في قواعد الفقه، وما في التفسير من قواعد؛ فهي موجودة في أصول الفقه واللغة، فعند النظر مثلاً لمباحث المشترك والمترادف، والحقيقة والمجاز التي في التفسير؛ تجدها موجودة في أبواب اللغة، وعند النظر لمباحث العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمحكم والمتشابه، والظاهر والمؤول، والمصادر الثلاثة، ونحوها، التي في التفسير؛ تجدها موجودة في أبواب الفقه، وسبب وجودها في أبواب التفسير هو تعلقها بالقرآن بشكل مباشر.[٦]

(١) مُستفاد من تعاريف: معجم مصطلحات علوم القرآن، الشايع (ص١٢٢)، قواعد التفسير، د.خالد السبت ،(ص٢٣)، التحرير في أصول التفسير ، د. مساعد الطيار، (ص٢٩٢).

(٢) انظر: قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص٤)، التحرير في أصول التفسير، د. مساعد الطيار ، (ص٢٩٢)، مجموعة مؤلفين، التأليف المعاصر في قواعد التفسير دارسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية(ص١٩).

(٣) انظر: قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص٢٦).

(٤) المنثور في القواعد الفقهية، الزركشي (١/ ٦٥).

(٥) انظر: قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص٣٩).

(٦) انظر: قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص٤٠)، موقع د.خالد السبت، مختارات من قواعد التفسير، المجلس الأول، ١٤٣٩/٥/١٧هـ.

المبحث الأول

منهج الإمام ابن عقيلة المكي في توظيف قواعد التفسير في مباحث مصنفه الزيادة والإحسان في علوم القرآن من خلال النوعين (١٤٢-١٤٣)

المطلب الأول: طريقة الإمام ابن عقيلة المكي في عرض محتوى النوعين (١٤٢-١٤٣).

صنف ابن عقيله كتابه مُقسِماً أنواعه إلى (١٥٤) نوع، وابتدأ فيها بما يتعلق بعلم القرآن، والوحي، وتفاصيل وأسباب وأحوال نزوله زماناً ومكاناً، وأسماء القرآن، وإعرابه، وحروفه، وجمعه، وعدّه، وفواصله، وفضله، وآدابه، ورسمه، وقراءاته، وتجويده، وأحكامه، من عموم ومفهوم وإشكال وتشابه، ونسخه، وعلوم بلاغته، من مجاز وإيجاز وبديع، وعلم مناسباته، وأقسامه، وعلم الجدل، وقصصه، ومبهماته، وشروط تفسيره ومفسره، وطبقات مفسريه، وعلم غريبه، ولغته، وانتهى بعلم ختمه[١].

وفي النوع الثاني والأربعون بعد المائة ذكر (علم معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه)، وفيه قام بتعريف التفسير والتأويل، واختلاف العلماء في معانيها وفروقها، ورجح بأن التفسير هو الواضح، والتأويل هو ما احتمل عدة أوجه. ثم عرض الأمور التي تخالف قواعد وأصول تفسير القرآن، ومنها القول في الآيات بغير علم أو الجزم في مرادها، أو إهمال اللغة والذي منه نرى قلة تصنيف أهل التفسير واللغة للتفسير اللغوي. ثم بيّن وجه الحاجة إلى التفسير وهو أن لكل كتاب مهتمين يعتنون به، من هذا المنطلق، فإن كتاب الله أحق بالعناية والتفسير، ولتفاوت الفهم في أي نص، يصبح توجيه معاني كتاب الله الوجهة السليمة، من بين الاحتمالات الكثيرة، أمرًا لازمًا، وذلك بالاستناد إلى الكتاب والسنة. وإن السبيل الوحيد للقطع بتفسير آية؛ هو بسماع من

(١) انظر: فهرس عناوين الزيادة والإحسان ، ابن عقيلة المكي.

الرسول_صلى الله عليه وسلم_، ثم ذكر ابن عقيلة نقولات ومرويات في أهمية وشرف معرفة معاني القرآن، وإعرابه [١].

وأما في النوع الثالث والأربعون بعد المائة ذكر (علم معرفة شروط المفسر وآدابه)، وفيه ذكر مصادر التفسير وهي القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، وذكر أن الجمع أولى من الترجيح عند اختلاف أقوالهم، وأن العقل لا يتعارض مع ما نُقِل عنهم، وأن معرفة لسان العرب فيه دفع غالب الإشكالات، وللصحابة باع في اللغة، ووقوع الاختلاف بينهم قليل، وغالبه اختلاف تنوع، وأن هناك من التنوع ما يراد به معنيان بسبب النزول مرتين، وأن هناك قسماً من المنقول عنهم دائر بين الصحيح والضعيف سنداً ومتعلق بالمبهمات متناً؛ فهذه لا يُستفاد منها؛ لخوضها في غير غاية. ثم وضح بأن من الأحاديث ما هو منقول عن أهل الكتاب فهذا لا يؤخذ به، فصحيح السّنة كثير موجود، وأن اعتماد الرأي يكثر فيه الخطأ؛ لعدم اعتبار اللغة والقراءات، ومصدر الخطاب وسياقه، واللفظ والمعنى، والدليل والمدلول، ثم ذكر أهم المصنفات في معرفة ذلك، كما قرر أهمية اعتماد النقل عند تعيين المبهم، وتبيين المجمل، وسبب النزول، والنسخ، وسرد أهم المؤلفات فيها، وكذلك ذكر أهم المصنفات في مباحث علوم القرآن المتعلقة بالأحكام من عموم وخصوص ونحوه، ونوه على أهمية صون العقيدة قبل التفسير؛ لتجنب الوقوع في الزلل. ثم عرض مصادر التفسير المعتمدة، ونوعي التفسير من اعتماد لفظ واعتماد معنى، ومسألة التفسير بالرأي المستند على دليل وغير المستند على دليل، وأن القرآن حمال أوجه ليتسع به تنوع اللغات والاجتهادات، وحرمة الكلام في الآيات بغير نقل أو لغة، فذكر جميع ذلك بنقول عن العلماء، ونَقَل أقوالاً في مسألة حكم تفسير العوام للقرآن، وذكر أنواع التفسير بالرأي، وجوهاً لأهم العلوم التي ينبغي للمفسر معرفتها [٢].

- **المطلب الثاني: منهج الإمام ابن عقيلة المكي في قواعد التفسير من خلال النوعين (١٤٢-١٤٣).**

ذكر ابن عقيلة في النوعين (علم معرفة التفسير، وعلم معرفة شروط المفسر) من مصنفه عدة قواعد في التفسير فمنها ما يتعلق بطريقة التفسير ومصادره، ومنها ما يتعلق باللغة، ومنها بالترجيح،

(١)انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٣٨٩- ٣٩٥- ٤٠١- ٤٠٩)

(٢)انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٤١٠ - ٤١٧ - ٤٢٧- ٤٤٠)

كما تم جمعها وتصنيفها ودراستها في هذا البحث، ومن تلك القواعد ما صرح بها ابن عقيلة، ومنها ما تسنى لي استنباطها والتعبير عنها بصياغتي وهذا هو الغالب، ومنها ما كانت بصياغة صريحة كالقواعد في التفسير وهي في قرابة ثلاث قواعد.(١)

وعند توضيح منهج ابن عقيلة في شأن ذكره للقواعد، فإنه يوردها أحياناً في معرض نقله لأقوال الأئمة، فهو كما ظهر لي أنه، كثير النقل، قليل التعبير، ولكن يُحسن الجمع والانتقاء، وعندما يذكر بعض آراءه يبدأ بصيغة "أقول:" أو "والتحقيق في ذلك"، ويستفيد ابن عقيلة من غيره في ذكر القواعد؛ كون محتوى المباحث بشكل عام، تعد نصوص نقلية. كما قال الدكتور حازم حيدر: " وسلك الطريقة السردية في تناول جل مباحث الأنواع التي أودعها كتابه، ولم ألحظ لديه ملكة التجديد والابتكار، بل كرر معظم ما ذكره السيوطي بنزعة فيها شيء من المغايرة في العرض، والترتيب، والتعديد".(٢)

وتأتي قواعد ابن عقيلة استدلالاً وإثباتاً لمسائل نظرية في مباحث علوم القرآن، كما أنه يذكر أحياناً أمثلة تفسيرية بالآيات والأحاديث للقواعد، ويحيل كثيراً للمراجع أو الكتب التي تجمع مقاصد ذلك المجال أو المبحث القرآني، ويُظهر تقديره لبعض التفاسير، مثل تفسيري ابن عطية والطبري، حيث نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– قوله: " وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة وأسلم من البدعة، ولو ذكر كلام السلف المأثور عنهم على وجهه لكان أحسن؛ فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير ابن جرير الطبري، وهو من أجل التفاسير وأعظمها قدرًا".(٣)

ومن الأمثلة على كثرة نقله ما ذكره في بيان الفرق بين التفسير والتأويل من أقوال ومنهم: الراغب، والماتريدي، والأصبهاني، وأبو النصر القشيري، والبغوي، والكواشي، وأبو حيان، والزركشي (٤)

(١) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤٢٦ ، ٤٥٣). (٧/ ٤٣٥). (٧/ ٤٤٧).
(٢) علوم القرآن بين البرهان والإتقان دراسة موازنة ، الدكتور حازم سعيد حيدر (ص٩٢).
(٣) انظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي (٧/ ٤٢١).
(٤) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٣٩١ – ٣٩٥).

ومن الأمثلة التي توضح أن ابن عقيلة يذكر نماذج من الكتب الجامعة للفن بعد ذكره لقاعدة معينة، قوله في قاعدة من أراد التفسير طلبه أولاً من القرآن: "وقد ألف ابن الجوزي كتابًا فيما أجمل في القرآن في موضع وفسر في موضع آخر منه".(١)

وكذلك من الأمثلة التي توضح استشهاد ابن عقيلة على القاعدة بدليل من السنة، استدلاله بحديث: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»، في قاعدة النقل عن أهل الكتاب متوقف عن تصديقه وتكذيبه(٢)، ومن أبرز العلماء الذين ذكر وشرح هذه القاعدة، هو ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) في مقدمة أصول التفسير وفي مواضع أخرى من كتبه، حيث فصّل في أحوال ما يُنقل عن أهل الكتاب، كما أن أصل هذه القاعدة مستمد من حديث نبوي شريف رواه البخاري وغيره: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم".(٣)

ومن الأمثلة على استدلاله بالآيات على القواعد، استشهاده بآية ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [سورة البقرة:١٥٧] [سورة البقرة:١٥٧] ، على قاعدة الأصل في القرآن عدم التكرار، فالصلاة والرحمة هنا لا يتفقان في المعنى. (٤) وأصل هذا المعنى موجود في اعتبارات بلاغية وأصولية لدى العديد من العلماء المتقدمين، مثل الزمخشري والرازي وابن تيميه.(٥)

كما استشهد على قاعدة أن الجمع أولى من الترجيح، باختلاف المفسرين في معنى ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ تؤدي في حقيقتها لمعنى واحد. (٦)وهي قاعدة أصولية متفق عليها بين جمهور العلماء، وتطبيقها موجود في عمل الأئمة المتقدمين كالشافعي وابن حجر وابن رجب والشنقيطي، واشتهر النص عليها والتأكيد عليها عند علماء متأخرين كابن حجر وابن رجب(٧).

(١) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤١٠). ويحيل لكتب اللغو الحديث والقراءات، انظر: (٧ / ٤٢٣) (٧ / ٤٢٧) (٧/ ٤٢٩).

(٢) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤١٠). والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه، رقم ٦٢٥٧.

(٣) انظر: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيميه (ص٤٢).

(٤) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤٦١).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيميه (١٣/ ٣٣٢).

(٦) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤١٠).

(٧) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيميه (١٣٦/ ٢١٨ – ٥/ ٣٠١).

● المطلب الثالث: موضوعات الإمام ابن عقيلة المكي في أصول التفسير من خلال النوعين (١٤٣-١٤٢).

يعد مصنف ابن عقيلة من المصنفات الموسعة في المباحث القرآنية والأصولية في التفسير، قال الطيار في أهمية كتاب الزيادة والإحسان: " أوسع كتب علوم القرآن ذِكرًا لمسائل أصول التفسير ثلاثة: البرهان للزركشي، الإتقان للسيوطي، الزيادة والإحسان لابن عقيلة المكي".(١)

ولم أجد في مصنف ابن عقيلة تعريفاً صريحاً لمصطلح قواعد التفسير أو أصول التفسير، وأما مصطلح علوم القرآن فكان كثيراً ما يوردها، وقد تحدث في النوع الثامن والعشرون بعد المائة في (علم معرفة العلوم المستنبطة من القرآن) فأخذ يجمع ويصنف كل ما يتعلق بالقرآن من أنواع وأصناف باعتبارات عدة، سواء في موضوعاته، أو مباحثه، أو محتوى هذا الكتاب الحكيم. (٢)

ومن المعاني المفيدة التي ذكرها ابن عقيلة في باب التفسير وشرفه، بيانه أن المفسر ما هو إلا شارح يقف بين عقول متفاوتة في الاستنباط والإلهام والعلم بفضل الله، ويجد بين يديه كتاباً معجزاً عظيماً، وأن الأصل أنه لا علم لأحد بالمراد الحقيقي لما في أي كتاب إلا صاحب ذلك الكتاب. (٣)ومما وقفت عليه أن ابن عقيلة في بعض مسائل أصول التفسير يتبنى رأيًا لابن تيمية مفاده أن الرسول _صلى الله عليه وسلم_ فسر جميع القرآن، وأن الفرق بين التفسير والتأويل هو التباين من حيث الوضوح وعدمه. (٤)

ومن الموضوعات المتعلقة بأصول التفسير التي أوردها ابن عقيلة في مباحثه، ذكره لاختلاف التنوع والتضاد(٥)، ومقارنته بين التأويل والتفسير(٦)، وبيان أنواع أدلة الاختلاف في التفسير(٧)،

(١) انظر: التحرير في أصول التفسير، د. مساعد الطيّار (ص٢٧).
(٢) انظر: ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي (٦/ ٤٣٥ ،٤٥٠).
(٣) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٤٠١).
(٤) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٤١٣).
(٥) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٣٩٥، ٤١٤).
(٦) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٣٩١ ،٣٩٥).
(٧) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٤/ ٤١٧).

وتصنيفه للمفسرين من حيث نظرهم للفظ والدليل والمدلول[١]، وبيانه للأخطاء الشائعة والمآخذ في التفسير[٢]، وطرحه للتفسير بالرأي بين المؤيدين والمعارضين [٣]، وبيانه لحكم الخوض في التفسير، وتفصيله للعلوم المهمة للمفسر[٤]، وتوضيحه لحُجُب وموانع التفسير عن المفسر[٥]، وأصناف الناس الثلاث في فهم التفسير عند ابن عباس [٦]، وحكم تفسير الآيات الغيبية والمتشابهة[٧]، كما أنه وضّح مبدأً مهماً في التفسير وهو أن السياق والمناسبة سابق على سبب النزول، لأنها المصححة لنظم القرآن. [٨]

المبحث الثاني: قواعد التفسير عند ابن عقيلة المكي وتطبيقاتها

من خلال مباحث مصنفه الزيادة والإحسان في علوم القرآن من خلال النوعين (١٤٢-١٤٣).

المطلب الأول: قواعد التفسير عند ابن عقيلة المكي المتعلقة بالأصول النقلية.

١. قاعدة: مصادر تفسير القرآن هي بالرجوع إلى النظائر من الآيات المنصوص عليها ثم إن لم يوجد فبالسنة ثم إن لم يوجد فبأقوال الصحابة.

قال ابن عقيلة: "من أراد تفسير الكتاب العزيز، طلبه أولًا من القرآن، فما أُجمل منه في مكان، فقد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر منه، وقد ألف ابن الجوزي كتابًا فيما أجمل في القرآن في موضع وفسر في موضع آخر منه، وأشرت إلى أمثلة منه في نوع المجمل، فإن أعياه ذلك طلبه من السنة؛ فإنها شارحة للقرآن وموضحة له...." [٩]

(١) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٤٢٠).

(٢) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٤٣٢).

(٣) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٤٣٧).

(٤) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٤٤٠).

(٥) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٤٤٤).

(٦) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة (٧/ ٤٤٦).

(٧) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة (٧/ ٤٤٩).

(٨) انظر: الزيادة والإحسان، ابن عقيلة(٧/ ٤٦٠).

(٩) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤١٠).

يمكن اعتبار أن ابن تيمية من أوائل العلماء الذين نصوا على هذا الترتيب المنهجي بشكل واضح ومفصل، ومنه نقل العلماء القاعدة[١] . وهنا يذكر ابن عقيلة بأن مراتب مصادر التفسير هي على التوالي: تفسير القرآن بالرجوع إلى القرآن نفسه أولاً، ثم إلى السُّنة، ثم الاجتهاد، وهذا ما عليه غالب مباحث كتب علوم القرآن وأصول التفسير[٢]، ولكن السُّنة هو الشرط والضابط الذي يجيز لنا ربط آية كمعنى للآية الأخرى، أو اعتماد قول بالرأي كمعنى لآية، فأصل تفسير القرآن هو بالرجوع إلى السُنة النبوية؛ لأن القرآن صرّح بأن الرسول ﷺ جاء مبيناً للكتاب[٣]، وكذا ترى الطبري حين يعرض نظير الآيات يقول: "ومثله قوله تعالى كذا والله أعلم"، فلا يستطيع القطع لعدم وجود حديث نبوي يربط بين الآيتين[٤].

٢. قاعدة: نُقُولُ أهل الكتاب، مُتَوقَّفٌ عن تصديقها والأخذ بها.

قال ابن عقيلة: "بأن نقل عن أهل الكتاب كعب، ووهب، وقف عن تصديقه وتكذيبه؛ لقوله _صلى الله عليه وسلم_: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»[٥] ... .ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين. ومع جزم الصحابي بما يقوله كيف يقال: إنه أخذه من أهل الكتاب، وقد نهوا عن تصديقهم! "[٦].

منع ابن عقيلة الأخذ بالإسرائيليات، وهذا محله الرجحان؛ لأن من أسباب النهي التي يذكرها المانعون هي: إثبات القرآن لضياع التوراة والإنجيل وعدم حفظها، وأن أغلب أسانيدها في تفسير القرآن موقوفة، ولوجود ما يخالف الكتاب والسنة والتاريخ من مبالغات، وخرافات، وتناقضات، وتحريف، وكذب، وطعن بالأنبياء، والملائكة، ووردت أحاديث صحيحة كثيرة في النهي عن

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيميه ، ص٣٩.
(٢) انظر: مناهل العرفان، الزرقاني (٢/ ١٢)، مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية (ص٣٩).
(٣) انظر: الموافقات، الشاطبي ، المجلد الرابع: باب الأدلة الشرعية (٤/ ١٨٣)
(٤) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري ، عند تفسيره قوله:{أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ} (٢١/ ٢٧٥).
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} (الحجرات: ١)، حديث رقم ٤٤٨٥(٦/ ٢٠).
(٦) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤١٠). والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه، رقم ٦٢٥٧.

تصديقهم وقراءة كتبهم [١] .

٣. قاعدة: التفسير بمجرد الرأي باطل.

قال ابن عقيلة: "ومن هنا اختلف الصحابة في معنى الآية، فأخذ كل برأيه على منتهى نظره. ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل" [٢].

إن كل قول كان بمحض رأي فلا يُلتفت إليه، وقد ذم القرآن الجدال والكلام بغير علم، كما أن العلماء كثيرًا ما يطلقون ذلك على الأقوال التي لا تستند على دليل بقولهم "هذا من الهذيان بلا دليل ومجرد رأي فاسد" ومن هذا القبيل، ومن أقرب القواعد التي ذكرها د.خالد السبت في معنى ذلك، قاعدة: التفسير إما بنقلٍ ثابت أو رأي صائب ، وما سواهما فباطل. [٣]أي أن الرأي هو ما كان صائب، وأما مجرد الرأي بلا دليل فباطل [٤].

٤. قاعدة: أكثر ما فيه الخطأ هو ما يعلم بالاستدلال دون النقل.

قال ابن عقيلة: "وأما ما يعلم بالاستدلال، لا بالنقل، فهذا أكثر ما فيه الخطأ [٥].

ذكر ابن عقيلة نقلاً عن ابن تيمية، ويظهر هنا أن أغلب التفسير المبني على غير النقل يعتريه الخطأ، وذلك لتحكيم الرأي على النقل، والاستدلال: هو تقرير الدليل لإثبات المدلول[٦]، أي ذكر برهان لإثبات صدق موضوع معين، وهذا البرهان إما أن يكون نصاً شرعياً من القرآن والسنة ننتزع منه الموضوع المراد أو ننزل الموضوع والوقائع عليه، وإما أن يكون هذا البرهان ليس

(١) وقد كان الطبري ناقداً للأخذ بها، فلا يستشهد بها إلا قليل، كتحقيقه معنى لفظ، أو بيان سياق عبارة، ولم يجعلها مهيمنة على تفسير القرآن انظر: الروايات الاسرائيلية في تفسير الطبري، أحمد نجيب عبدالله صالح ، (ص ٧، ٣٠، ٩٣، ٩٦).

(٢) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤٣٦).

(٣) قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص٧).

(٤) وعند النظر لتفسير الطبري نجد أنه يرفض التفسير بمجرد الرأي، ويعتمد على مبدأ إعمال الرأي بعلم ودليل، فكثيراً ما يرد قوله: "والقراءة التي لا أستجيز غيرها"، فهو صاحب علم وتصنيف في القراءات، فما قالها إلا قطعاً بعلم وغير متردد. انظر: تفسير الطبري (١٣/ ١٣٢، ٣٣١) (١٤/ ٤٣٩).وقد نص الإمام الزركشي على ذلك بقوله: "وليس لهم أن يعتمدوا مجرد رأيهم فيه". البرهان في علوم القرآن، الزركشي (٢/ ١٦٦).

(٥) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤١٦).

(٦) التعريفات، الجرجاني (ص ١٧) .

نصًا شرعيًا، بل هو قياسٌ واجتهادٌ مستمدٌّ من معارف النفس أو الغير، وقد خلص ابن حزم إلى أن كل هذا يقع تحت النص لا يخرج عنه أصلاً[١] .

والخطأ في التفسير يقع عند اختلال منهج النظر في القرآن ، وعدم مراعاة أحسن الطرق في التفسير، وفي هذا خطورة؛ لكونه يُعدّ من التفسير في كلام الله بغير علم، فالخطأ في تفسير القرآن أشد من الخطأ في غيره، وقد كان الصحابة يجتنبون الاجتهاد الشخصي في القرآن مخافة الخطأ، وخشية اقتداء الناس بهم في طريقة الخوض في القرآن ، وما وُضعت القواعد إلا لمعرفة أولويات مصادر التفسير ودفع الخطأ [٢].

٥. قاعدة: الخروج عن دائرة تفسير السلف بادعاء وجه غائب أو انتصار لمعتقد زائغ، يُعد ابتداع باطل واتباع للهوى.

قال ابن عقيلة: "وفي الجملة: من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا؛ لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ ".[٣]

إن مضمون هذه القاعدة وأصلها الفكري متجذر بقوة في منهج ابن تيمية، فمنهجه العام يتركز على: أهمية اتباع منهج السلف، والتحذير من تفسير القرآن بالرأي المجرد، والرد على أهل البدع ،والنهي عن ادعاء الغيب[٤]، وهي أقرب من حيث المعنى إلى قاعد ذكرها د.خالد السبت، وهي: "إذا اختلف السلف في تفسير الآية على قولين، لم يجز لمن بعدهم إحداث قول

(١) انظر: الأحكام، ابن حزم (٥/ ١٠٥ ، ١٠٧)، مفهوم الاستدلال عند الأصوليين وتطور دلالته، عمر المحمود ، المغرب، مقالات شبكة ضياء.

(٢) انظر: نقد الصحابة والتابعين للتفسير، عبد السلام بن صالح بن سليمان الجار الله (ص٧١، ٩٠، ٦٤٢، ٦٤٤).

(٣) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤٢١) .وانظر قوله نقلاً عن ابن الأنباري: " من قال في مشكل القرآن بما لا يعرف من مذاهب الأوائل من الصحابة والتابعين فهو متعرض لسخط الله ". الزيادة والإحسان في علوم القرآن، النوع:٤٣ (٧/ ٤٣٩).

(٤) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيميه (٢/ ٣٣٥).

ثالث يخرج عن قولهم[١]". وعمدت هنا في صياغة القاعدة إلى حصرها بالأسباب الباطلة؛ لنزع الاختلاف فيما إن لو زاد المجتهدون لأغراض وأسباب واقعية ومقنعة، فواقع التفاسير تزيد في الأقوال وتتوسع عن أقوال السلف مع مرور الزمان وتطور الدراسات الحديثة، ولا شك أن السلف: هم الصحابة، والتابعون، ومن تبعهم من أهل القرون الخيرية الثلاثة الأُوَل، وكما وضح القاعدة الشيخ خالد السبت بأن اختلاف السلف كالإجماع الذي لا يصح الخوض فيه بأقوال للمحاولة على محاولات المتقدمين، ولكن أجد أن هذا بعيد عن الرجحان، فهناك قول آخر قد عرضه أثناء شرحه للقاعدة، وهو أن إحداث قول لا يعني إبطال الآخر[٢]، وهذا أقرب إلى ماكنت أعبر عنه في صياغة القاعدة، حيث إن الأمر المعتبر في المسألة هو مقصد زيادة القول، إن كان مخالفاً؛ فهو باطل، وإن كان موافقاً؛ فلا حرج فيه.

٦. قاعدة: تعيين المبهم، وتبيين المجمل، وسبب نزول، والنسخ كل هذا يؤخذ من النقل.

قال ابن عقيلة: "الوجه الرابع: تعيين مبهم، وتبيين مجمل، وسبب نزول، ونسخ. ويؤخذ ذلك من النقل الصحيح عن رسول الله ـصلى الله عليه وسلمـ، وذلك من علم الحديث. وقد تضمنت الكتب والأمهات التي سمعناها ورويناها ذلك، كالصحيحين"[٣].

ذكر القول نقلا عن أبي حيان، فإن كل آية يعتريها كثرة الاحتمالات ويكون مستند تفاصيلها إلى التاريخ والسيرة وقصص الأولين، فلا يصح تفسيرها بمجرد الاجتهاد؛ لأن حقائقها ليست مبنية على مجرد التخمين، وإنما على ماضٍ مجهول لم تتبين إلاّ من الوحي، ومن أقرب القواعد

(١) قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص٧).

(٢) قواعد التفسير جمعاً ودراسة ، د.خالد السبت (ص٢٠٢).

(٣) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤٢٦)، وانظر قوله: "لا يحل تفسير المتشابه إلا بـ سنّة". الزيادة والإحسان في علوم القرآن، النوع:٤٣ (٧/ ٤٥٣).

التي ذكرها د. خالد السبت في هذه المسألة، قاعدة: علم المبهمات موقوف على النقل المحض، ولا مجال للرأي فيه، وقاعدة: القول في الأسباب موقوف على النقل والسماع[١].

٧. قاعدة: اعتماد صحيح الإسناد شرط، في أحاديث الرسول والصحابة والتابعين.

قال ابن عقيلة: "الأول: النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو الطراز المعلم، لكن يجب الحذر من الضعيف منه...الثاني: الأخذ بقول الصحابي؛ فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي ... قال الزركشي: وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل، المنع وحكوه عن شعبة لكن عمل المفسرين على خلافه ... فإن لم يمكن الجمع ... وإلا فالصحيح المقدم [٢].

يرى ابن عقيلة المكي أهمية قصوى في تحرّي صحة النقول الحديثية المتعلقة بالتفسير، مُشيرًا إلى أنَّ بعض الأقوال المنسوبة إلى النبي ﷺ قد تكون ذات سند ضعيف أو متن ضعيف مكذوب، وعليه فإنها تُعدُّ مردودة وغير صالحة للاحتجاج، كما يُنبّه ابن عقيلة إلى دوافع وضع المرويات الضعيفة أو المضطربة، والتي تنقسم بين إضمار السوء للإسلام وأعلامه من قِبل بعض المتربصين، أو التعالم والتخريف لِاستمالة العامة، أو حتى الاعتقاد المغلوط بجواز الكذب في فضائل الأعمال، وفي سياق متصل بأهمية النقل الصحيح، يُلاحظ في الوقت الحاضر عزوف البعض عن التفاسير المسندة، بدعوى صعوبة وتكلّف فهمها بسبب كثرة الرواة وسلسلة الإسناد. هذا العزوف يدفعهم إلى مصادر تدبرية أو خواطر ذاتية، والتي قد تفتقر إلى أساس الاستدلال بالسنة النبوية. وحيثما وُجد الاستدلال بالسنة في هذه المصادر، فإنه غالبًا ما يُغفل التحقق من صحة أسانيدها. [٣]

(١) قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص٥، ٧). ومما يستفاد أن عند النظر إلى أسباب النزول عند الطبري مثلاً، فإننا نجد أنه أولى اهتماماً بالغاً في اعتماد النقل، فقد فاق غيره من المؤلفين، وبلغ (١٦٣٢) رواية من الروايات في أسباب النزول لم يوردها غيره انظر: أسباب النزول الواردة في تفسير الطبري، حسن البلوط (ص١١٥٩).

(٢) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤٣٢).

(٣) انظر: التفسير بالمأثور في سورة غافر بين الإمامين الطبري والسيوطي، ممدوح محمد عليان أبو عصيبي ، ص١٣- ١٦. ومن أقرب القواعد التي ذكرها الشيخ خالد السبت قاعدة: "التفسير إما (بنقل ثابت) أو رأي صائب". قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص٧).

المطلب الثاني: قواعد التفسير عند ابن عقيلة المكي المتعلقة بالأصول العقلية.

١. قاعدة: الجمع بين الأقوال أولى من الترجيح وإن اختلفت طبقات الناقلين.

قال ابن عقيلة: "ويجب أن يكون اعتماده على النقل عن النبي ــصلى الله عليه وسلمــ وعن أصحابه ومن عاصرهم، ويتجنب المحدثات، وإذا تعارضت أقوالهم وأمكن الجمع بينها فعل، نحو أن يتكلم على ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [سورة الفاتحة:٦] وأقوالهم فيه، ترجع إلى شيء واحد، فيؤخذ منها ما يدخل فيه الجميع، فلا تنافي بين القرآن، وطريق الأنبياء وطريق السنة، وطريق النبي صلى الله عليه وسلم، وطريق أبي بكر وعمر، فأي هذه الأقوال أفرده كان محسنًا"(١).

يذكر هنا ابن عقيلة نقلاً عن أبي طالب الطبري كما حكاه عنه السيوطي ، بأن الأقوال في التفسير والنُّقول قد تتعارض، والذي ينبغي فعله قبل الترجيح هو محاولة الجمع بين الأقوال إن أمكن؛ لأن الاختلاف فيها قد يكون بعيداً عن التضاد والتباين، وأقرب إلى التساوي في المعاني أو التنوع أو التمثيل، فهذه طريقة من طرق دفع التعارض قررها الأصوليون بقاعدة الجمع أولى من الترجيح، قال الحافظ ابن حجر: " الجمع أولى من الترجيح، باتفاق أهل الأصول "(٢). كما ذكر الشيخ خالد السبت قاعدة مماثلة لها وهي: إذا احتمل اللفظ معاني عدة، ولم يمتنع إرادة الجميع، حُمل عليها(٣) .وإن الاختلاف الذي يمكن جمعه بين الأقوال؛ لتوافق معانيها، يشمل الأقوال والتفاسير العقلية والنقلية، وهناك دراسة قارنت بين مصطلح الجمع بين الأقوال، ومصطلح الترجيح بين الأقوال، وجعلت الترجيح فرعاً ونوعاً من الجمع، فالجمع يشمل الترجيح وليس العكس، لأن الجمع أعم من الترجيح(٤).

---

(١) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤١٠).

(٢) فتح الباري، ابن حجر (٩/٤٧٤)

(٣) قواعد التفسير، د. خالد السبت (ص٢٩).

(٤) انظر: قاعدة الجمع أولى من الترجيح على كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد ،علي منير عبد الماجد (ص٧٢، ٧٤).

٢. قاعدة: أغلب اختلاف السلف هو اختلاف تنوع.

قال ابن عقيلة: "تنوع التفسير تارة لتنوع الأسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى، هو الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يظن أنه مختلف"(١).

هذه عبارة نقلاً عن ابن تيمية، تداولتها المصنفات في أصول التفسير وقد نصبها علي العمران في رسالته حول ابن القيم كقاعدة فقال: "القاعدة الثالثة عشرة: كثير من الاختلاف بين السلف في التفسير هو من باب اختلاف التنوع لا التضاد"(٢). كما قال ابن عثيمين:" الخلاف بين السلف في التفسير قليل وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع"(٣).كما ذكرها د. مساعد الطيار في شرحه لأصول التفسير لابن تيمية فقال: "وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع"(٤).

وقال أيضاً الجار الله: "إلا أن غالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف التنوع .... وبهذا التفصيل يمكن تصنيف كثير من اختلاف الصحابة والتابعين في التفسير على أنه من اختلاف التنوع، وأن الخلاف الحقيقي المعتبر مما له ثمرة؛ قليل. وبتصنيف أكثر تفسير الصحابة والتابعين؛ على أنه من اختلاف التنوع، يمكن القول بأن اختلافهم يفيد المفسر في فهم القرآن الكريم، فهو يثري معارفه ويعطيه مجالات أرحب في فهم الآيات"(٥).

مثال القاعدة: قوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [سورة الفاتحة:٦]

وردت أقوال السلف في تفسير ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ : بمعنى القرآن، والإسلام، والسنة،

(١) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة ، النوع:٤٣ (٧/ ٤١٦).

(٢) قواعد وضوابط التفسير عند الإمام ابن القيم في(بدائع الفوائد)، علي بن محمد بن حسين العمران (ص٢٢).

(٣) شرح مقدمة التفسير للعلامة العثيمين، محمد بن صالح العثيمين (ص٢٠). (ص٢٠).

(٤) انظر: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية (ص١١)، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، د. مُساعِدُ الطَّيَّار (ص١٥، ص٥٩)، اختلاف التنوع في التفسير دراسة تأصيلية تطبيقية، هشام البشير محمد الزايدي (ص١١).

(٥) نقد الصحابة والتابعين للتفسير، رسالة أعدها، عبد السلام بن صالح بن سليمان الجار الله (ص١٥٦، ص ١٦١).

طريق الأنبياء، وقول الجماعة. وجميع ذلك اختلاف تنوع لا تعارض وتضاد حقيقي فيه بين الأقوال[١].

٣. قاعدة: إن لم يمكن الجمع، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد هو المقدم.

قال ابن عقيلة: "بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى من الآيات؛ لكونه أظهر عنده أو أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالبًا، فإن لم يمكن الجمع، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم، إن استويا في الصحة عنه، وإلا فالصحيح المقدم"[٢].

ذكر هذه القاعدة بنصها أئمة متقدمون ومنهم: الزركشي، والسيوطي [٣]، ومراد القاعدة هو أن التعارض الواقع في المسائل يحسن فيها الجمع بين الأقوال، فإن تعارض فيها قولان لقائل واحد، فيُرجح حينئذ القول المتأخر، وهذا إن كانت الأقوال متساوية في رتبة الصحة، وأما إن كانت الأقوال غير متساوية في رتبة الصحة يُرجح الأصح، إذاً فالنقل المتعدد عن الواحد إذا تعارض يتم اعتماد زمن القول أولاً، وإلا فيُعتمد المعنى.

وهناك اعتبارات في الترجيح تكون بحسب نوع الاختلاف، فعند تعارض أقوال الصحابة وتعذر الجمع، فيُقدم قول ابن عباس ـرضي الله عنهـ، لأن النبي ـصلى الله عليه وسلمـ قد دعا له أن يُرزق علم التأويل[٤].

وأيضا عند تعارض الأقوال، فما يتعلق منها بالسنة النبوية والسلف مقدم على ما يتعلق باللغة والسياق، وما كانت تفيد العموم مقدمة على ما كان مفادها بدلالة السياق، فما كان معتمده على مصدر الوحيين فهو أقوى، وما كان معتمد قولهم بالعموم فقد أخذوا بالأصل[٥] . ومثال

(١) انظر: تفسير الماتريدي (١/٥).

(٢) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، النوع:٤٣ (٧/ ٤٣٥).

(٣) انظر: البرهان، الزركشي (٢/ ١٦٠)، الاتقان، السيوطي (٢/ ١٦٠)،التفسير والمفسرون، الذهبي (١/ ١١٨).

(٤) انظر: التفسير والمفسرون، الذهبي (١/ ١١٨).

(٥) قواعد الترجيح، د.خالد السبت (ص٦٦).

القاعدة: قال تعالى في سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [سورة النجم:٨-٩]. ذكر قتادة بن دعامة السدوسي قولين:القول الأول يجعل الدنو للنبي ﷺ والتدلي من جبريل، بينما القول الثاني يجعله من الله عز وجل. وكونه لا يمكن الجمع بينهما، فيتم تقديم القول الثاني، لأنه القول المتأخر له(١).

٤. قاعدة: لا يجوز الجزم على مراد الله في التفسير.

قال ابن عقيلة: "والممنوع من التفسير قسمان: المخالف للقواعد والأصول. فإذا قال القائل: هذا المعنى الذي أراده الله فقد أساء، أو فسر بما لا يوافق الأصول والقواعد، فكذلك أيضًا حرام ممنوع".(٢)

يذكر ابن عقيلة هنا بأن من أنواع التفسير، التفسير المخالف للأصول، ومن ذلك الجزم بمراد الله، واشتراط عدم الجزم منهج تفسيري صحيح وموجود في تعريفات مباحث علوم القرآن لمعنى التفسير ، فالتفسير مقيد حسب الطاقة البشرية، فلا بد من تواضع البشرية أمام كلام الله(٣)، وعند النظر إلى بعض تفاسير الصحابة للآيات نجدهم يصرحون عند جهلهم في معناها بقولهم "لا أدري"(٤)،وكذلك في تفسير الإمام الطبري، كثيراً ما يردد قوله "والله أعلم" فلا يجزم في تفسيره، بالرغم أنه إمام المفسرين، وإنما يوكل علمها إلى الله، ولا يخوض في المعاني التي صرح الله باستئثاره بعلمه بها؛ لعدم ورود دليل في شأنها، وإنما منهجه فيها التسليم(٥).

٥. قاعدة: تفسير كلام الله يكون باعتبار النظر إلى المتكلم بالقرآن (الله ﷻ)، والمنزل عليه(الرسول ﷺ)، والمخاطب به (العالمين).

(١) انظر: جامع البيان عن تاويل آي القرآن ، الطبري (٢٢/ ١٤).

(٢) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، النوع:٤٢ (٧/ ٣٩٦). وانظر قوله في التفسير بالرأي: "الرابع: التفسير بأن مراد الله كذا على القطع من غير دليل". الزيادة والإحسان في علوم القرآن، النوع:٤٣ (٧/ ٤٤٨).

(٣) انظر: مناهل العرفان، الزرقاني (٢/ ٣).

(٤) انظر: نقد الصحابة والتابعين للتفسير، الجار الله(ص٤٧٦).

(٥) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري، عند تفسيره قوله:{وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ}(٢١/ ٤٨٧)،وعند تفسيره{قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا}(١٧/ ٦٤٩).

قال ابن عقيلة: "أحدهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها. والثاني: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان عن الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به.(١)"

ذكر ابن عقيلة نقلا عن ابن تيمية هذه القاعدة وتدل على أهمية اعتبار صاحب الخطاب والمخاطبين، وعدم الاقتصار على مصدر واحد من معاني لسان العرب ونحوه، وهناك قواعد ذكرها د.خالد السبت احتوت في مضمونها على أن الكلام إذا كان من جهة الله فإن له خواصاً ليس ككلام البشر، ومن ذلك: قاعدة: كل فعل لله تعالى مذكور في القرآن ، فإنه يصح فيه إضمار لفظ الجلالة "الله" وإن لم يسبق ذكره؛ لتعينه في العقول. وقاعدة: التعجب كما يدل على محبة الله للفعل، فإنه قد يدل على بغضه أو امتناعه وعدم حسنه، أو يدل على حسن المنع منه، وأنه لا يليق به فعله، وقاعدة: كل ما أضافه الله تعالى إلى نفسه فله من المزية، والاختصاص على غيره ما أوجب له الاصطفاء والاجتباء(٢).

ومن أظهر الآيات التي يلزم فيها الرجوع والتأمل في مقصود كلام الله لنبيه في توجيه الناس بين لفظين أحدها ذو معنى عربي، والآخر ذو معنى عُرفي، هو في آية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٠٤﴾ [سورة البقرة:١٠٤]. قد اعتبر الطبري في تفسيرها مصدر الخطاب والمخاطبين، دون الاقتصار على المعنى اللغوي، وفق اجتهاد منه مع التصريح بعدم وجود خبر في تأويله، وذكر الطبري في كلمة (رَاعِنَا) بأنها كانت تحتمل معنى القدح والسب عند اليهود، بينما قصد بها العرب معنى إرعاء السمع والانتباه (٣) .

٦. قاعدة: أن كل تعارض يتوهم وقوعه في القرآن فهو يعود إلى قصور فهم الناظر فيه، وأن التعارض من المتشابه، وتعيين المتشابه نسبي بين الناس.

قال ابن عقيلة: "وإنما تعارضت الأدلة في المراد عَلِمَ أنه قد اشتبه عليه، فيؤمن بمراد الله تعالى منها، ولا يتهجم على تعيينه وينزله منزلة المجمل قبل تفصيله، والمتشابه قبل تبينه"(٤).

(١) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤١٦).

(٢) قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص١١، ٢٨، ٢٩).

(٣) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن الطبري (٢/ ٤٦٦).

(٤) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، النوع:٤٣ (٧/ ٤١٠).

إن وقوع التعارض بين معاني القرآن والأحاديث وبين مفاهيم الحياة والكون والعقل مستحيل، وإن وقع هذا فهو تعارض وهمي يعود إلى إشكال طارئ يحتاج إلى معالجة وحلول، والأصل هو اعتماد النقل مهما اعترى العقل التعارضات، لأن النقل هو من علم الله الذي هو أعلم بخلقه، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾ [سورة النساء:٥٩]. وقال ابن تيمية: "ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كله حق يصدق بعضه بعضاً، وهو موافق لفطرة الخلائق، وما جعل فيهم من العقول الصريحة، والقصود الصحيحة، لا يخالف العقل الصريح، ولا القصد الصحيح، ولا الفطرة المستقيمة، ولا النقل الصحيح الثابت"(١)، وقد عقد د.خالد السبت باباً يجمع فيها القواعد في موهم الاختلاف والتضارب(٢)، كما أن مباحث علوم القرآن اعتنت بالمشكل والمتشابه وموهم التعارض(٣)،وإن كل مصطلح يعتريه الاحتمال؛ فهو نسبي حسب تفاوت الأفهام كالغريب والمشكل والمتشابه، وإن أظهر تعريف للمتشابه أنه: ما كانت دلالته غير واضحة، ومن أنواعه ما اختص بمعرفة حقيقته بعض الراسخين في العلم.

ومثال القاعدة: توهم تعارض بين آية ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [سورة الأنعام:١٠٣] وآية ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣ ﴾ [سورة القيامة:٢٣] فهذا يعود لقصور الفهم باعتماد ظاهر الآيات، وتوضيح ذلك أن عدم إدراك في الآية الأولى لا يعني نفي مطلق الرؤية، بل نفي الإحاطة الكاملة والكنه الحقيقي لله، وأما الآية الثانية فتدل على رؤية المؤمنين لله بأبصارهم يوم القيامة، وهي رؤية فضل وإنعام وتكريم ، فلا يوجد تعارض حقيقي بين الآيتين(٤).

المطلب الثالث: قواعد التفسير عند ابن عقيلة المكي المتعلقة بالأصول اللغوية.

١. قاعدة: عند تعارض استعمال لغوي مع شرعي فالحمل على الشرعي أولى.

(١) الرسالة العرشية، ابن تيمية (ص٣٥).

(٢) قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص٢٥).

(٣)انظر: الاتقان في علوم القرآن، السيوطي (٣/ ٨٨)، مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني (٢/ ٢٧٠).

(٤) تفسير القرآن العظينم، ابن كثير (٣/ ٣٠٨).

قال ابن عقيلة: "فإن كان أحد المعنيين أظهر وجب الحمل عليه، إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي. وإن استويا والاستعمال فيها حقيقة؛ لكن في أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية، وفي الآخر شرعية؛ فالحمل على الشرعية أولى، إلا أن يدل دليل على إرادة اللغوية"(١).

يعني هنا ابن عقيلة بأن ألفاظ الآيات إذا اخُتلِف فيها بين أن يكون معناها كما في الاصطلاح الفقهي، أو المعنى الخاص عند أهل الشريعة الإسلامية، وبين أن يكون معناها كما في المعنى العام في معاجم اللغة، فحل إشكال الاختلاف هنا هو تقديم المعنى الشرعي وليس اللغوي، وقد أوردها د. خالد السبت بنصها في قاعدة: ألفاظ الشارع محمولة على المعاني الشرعية، فإن لم تكن فالعرفية، فإن لم تكن فاللغوية(٢)، فالصلاة في الشرع الفرائض الخمس، والصلاة في اللغة الدعاء، والقرآن هو أصل ومصدر بيان الشرع فيغلبه مصطلحاته المقيدة عن عموم وجوه معاني اللغة، والأقرب عناية بمعاملات ومناسك الشرع ومصطلحاته هم الفقهاء، كما قيل: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة(٣).

٢. قاعدة: اللغة ركن التأهل في التفسير؛ للتمييز بين كلام الله المعجز وبين غيره من الكلام.

قال ابن عقيلة: "قال أبو حيان ... فمعارضته عنده غير ممكنة للبشر، ولا داخلة تحت القدر، ومن لم يدرك هذا المدرك، ولا سلك هذا المسلك، رأى أنه من نمط كلام العرب، وأن مثله مقدور لمنشئ الخطب، فإعجازه عنده إنما هو بصرف الله تعالى إياهم عن معارضته ومناظرته، وإن كانوا قادرين على مماثلته، والقائلون بأن الإعجاز وقع بالصرف هو من نقصان الفطرة الإنسانية"(٤).

موجز توضيح النص هو أن الذي لا يعرف علم اللغة لن يدرك حقيقة عظمة كلام الله الذي لا يمكن الإتيان بمثله، وسينظر إليه ككلام العرب الذي يمكن مشابهته ومماثلته والإتيان بمثله، وقد

(١) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤٤٧).

(٢) قواعد التفسير، د.خالد السبت، المجلد الأول (ص١٥١).

(٣) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري (١٦/ ٧١)، قال أبو جعفر: "والقول في أن الفقهاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة".

(٤) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٢ (٧/ ٣٩٧).

يصل إلى إقراره بجواز القول بصرف الله الناس عن الإتيان بمثل القرآن، ولو نظرت إلى جميع قواعد د.خالد السبت لوجدت غالبيتها قواعد مصنفة تحت أبواب لغوية من قواعد في الضمائر، والعطف، والوصف، والتوكيد، والترادف، والتكرار، الاستفهام، والنفي، والزيادة، والتقدير والحذف، وغير ذلك، وهذا يدل على أن أصول تفسير القرآن قائم على أساس معرفة علم اللغة. ومن أقرب القواعد التي أوردها والتي تفيد أهمية اللغة في فهم الآيات قاعدة: القرآن عربي، فيسلك به في الاستنباط والاستدلال مسلك العرب في تقرير معانيها[١] ،ومن أشهر التفاسير التي اعتنت بإظهار الآيات كدراسة لغوية تفسير ابن عاشور، وأبي السعود، والبيضاوي، والزمخشري[٢]. ومثال ذلك في تفسير ﴿أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ قال الزمخشري: "فإن قلت: ما فائدة قوله (مُسَمًّى). قلت : ليعلم أن من حق الأجل أن يكون معلوما كالتوقيت بالسنة والأشهر والأيام، ولو قال: إلى الحصاد، أو الدياس، أو رجوع الحاج، لم يجز لعدم التسمية، وإنما أمر بكتبة الدين، لأنّ ذلك أوثق وآمن من النسيان وأبعد من الجحود، والأمر للندب"[٣] وفيه دلالة على قوة نظم القرآن في الانتقاء اللفظي.

٣. قاعدة: الأصل في القرآن عدم التكرار.

قال ابن عقيلة: "وعلى المفسر أن يتجنب ادعاء التكرار ما أمكنه. قال بعضهم: مما يدفع وهم التكرار في عطف المترادفين نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ١٥٧﴾ [سورة البقرة:١٥٧] [سورة البقرة:١٥٧]، وأشباه ذلك، وأن يعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإن التركيب يحدث معنى زائدًا"[٤].

يذكر ابن عقيلة هنا بأنه لا وقوع للتكرار لمعاني الألفاظ في القرآن خاصة عن اجتماع اللفظين في سياق واحد فإنهما يفترقان حتماً في المعنى، وذلك كالمثال الذي ذكره، فالصلاة والرحمة مختلفان

(١) قواعد التفسير، د.خالد السبت، ص٧. وانظر أبواب الكتاب المتعلقة باللغة.

(٢) وهناك دراسات لجمع الجوانب اللغوية في تفسير الطبري ومنها شواهد الشعر الجاهلي في تفسير الطبري (ت ٣١٠هـ) دراسة في القيم الفنية والتوظيف التفسيري، رعد ماموك حسين عبد، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، د.ت.

(٣) الكشاف، الزمخشري (١/ ٣٢٥).

(٤) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة، النوع:٤٣ (٧/ ٤٦١).

في المعنى[١]، وفي هذه المسألة اختلاف بين العلماء فمنهم المؤيد ومنهم المعارض لوجود التكرار، ولكن القول بوقوعه قد يفتح باب تعدي أهل الضلال على إنكار إحكام نظم القرآن وسياقه، ومنهم من جمع بين القولين فصنف التكرار إلى: تكرار محمود وآخر مذموم، فالمذموم كالزيادة التي لا فائدة منها، وهذا غير موجود في القرآن [٢]، وذكر الجاحظ بأن التكرار يقع بحسب حاجة أفهام المخاطبين من الأقوام، فبنو إسرائيل ليس لديهم تصور للمعاني كسليقة العرب، فلذلك كان الخطاب لهم يكثر فيه التكرار اتباعاً لسنن كلامهم[٣]، وقيل إن أكثر ما يقع في القرآن من تكرار ألفاظ وجُمل هي في الآيات المتعلقة بالعقائد والقصص، ويندر التكرار في آيات الأحكام[٤].

أما مضمون القواعد التي أوردها الشيخ خالد السبت في مسألة التكرار هو الميل إلى عدم وقوع التكرار، ونص القواعد المتعلقة بذلك، قاعدة: مهما أمكن حمل ألفاظ القرآن على عدم الترادف، فهو المطلوب، وقاعدة: المعنى الحاصل من مجموع المترادفين لا يوجد عند انفراد أحدهما، وقاعدة: لم يقع في كتاب الله تكرار بين متجاورين[٥].

ويمكن الاستشهاد على ذلك بتفسير الطبري، في أوضح عبارة له حول مسألة التكرار في سورة الفاتحة وحمل المعنى على اختلاف المعنى بتقديم نفي التكرار على إثباته، حيث قال: "وكان في إعادة وصفه جل ذكره بأنه ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [سورة الفاتحة:٤] ، إعادة ما قد مضى من وصفه به في قوله (رب العالمين)، مع تقارب الآيتين وتجاوز الصفتين، وكان في إعادة ذلك تكرار ألفاظ مختلفة بمعان متفقة، لا تفيد سامع ما كرر منه فائدة به إليها حاجة، والذي لم يحوه من صفاته جل ذكره ما قبل قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [سورة الفاتحة:٤] ، المعنى الذي في قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ ، وهو وصفه بأنه الملك. فبيّن إذاً أن أولى القراءتين بالصواب، وأحق التأويلين بالكتاب، قراءة من قرأه ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ ، بمعنى إخلاص الملك له يوم الدين،

(١) انظر في تقرير عدم وقوع التكرار في هذه الآية في: تفسير روح البيان في تفسير القرآن، اسماعيل حقي (ص٢٦١).

(٢) انظر: قضية التكرار في كتاب الله، د. فضل حسن عباس (ص١٦).

(٣) انظر: كتاب الحيوان، الجاحظ (ص٦٤).

(٤) انظر: قضية التكرار في كتاب الله، د. فضل حسن عباس (ص ٢١).

(٥) قواعد التفسير، د.خالد السبت (ص١٢، ١٧، ٢٥).

دون قراءة من قرأ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [سورة الفاتحة:٤] الذي بمعنى أنه يملك الحكم بينهم وفصل القضاء، متفردا به دون سائر خلقه، فإن ظن ظان أن قوله (رب العالمين) نبأ عن ملكه إياهم في الدنيا دون الآخرة، يوجب وصل ذلك بالنبأ عن نفسه أنه: من ملكهم في الآخرة على نحو ملكه إياهم في الدنيا بقوله ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [سورة الفاتحة:٤] فقد أغفل وظن خطأ"[1] .

فهنا رجّح قراءة على أخرى، تعزيزاً لعدم الحمل بمعنى التكرار، فرجّح قراءة ملك يوم الدين على ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [سورة الفاتحة:٤] لأنه لو قُرِأت بـ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [سورة الفاتحة:٤]؛ لتساوت مع معنى: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ .

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري (١/ ١٥١).

الخاتمة

وفي الختام، أحمد الله وأصلي وأسلم على نبيه المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.

آمل أن يكون هذا البحث قد وفق في بيان ملامح التقعيد عند ابن عقيلة. وفيما يلي عرض لأهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١. وفرة قواعد التفسير عند ابن عقيلة المكي حيث تم استخلاص عدد كبير من القواعد في مصنفه "الزيادة والإحسان"، تتعلق بالأصول النقلية والعقلية واللغوية، مما يؤكد غزارة المادة العلمية في هذا الكتاب، وثراءه بمباحث علمية غير مدروسة بشكل كافٍ من قبل الباحثين.

٢. يتبين أن قواعد التفسير ليست مجرد آراء فردية، بل هي ضوابط وأصول منهجية مستنبطة بعناية من استقراء واسع لأقوال العلماء وتطبيقاتهم العملية في تفسير القرآن الكريم.

هذا التأصيل المنهجي يضفي على قواعد التفسير حجية علمية ومرجعية معتبرة في فهم كتاب الله.

٣. أهمية الجمع بين الأقوال قبل الترجيح حيث أكد ابن عقيلة على قاعدة أصولية مهمة في التفسير، وهي أن الجمع بين أقوال السلف أولى من الترجيح عند الاختلاف، ما لم يتعذر الجمع، وهي منهجية علمية دقيقة تحفظ تعدد المعاني دون تضاد.

٤. التأكيد على الاعتماد على النقل الصحيح وتحري الإسناد، فمن أبرز قواعده أن تفسير القرآن يجب أن يعتمد على النقل الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، مع تحري صحة الأسانيد وعدم قبول المرويات الضعيفة أو المنقطعة.

٥. صنف ابن عقيلة كتابه بتقسيمه إلى (١٥٤) نوع مبتدأً بما يتعلق بتعريفات القرآن والوحي، ومنتهياً بعلم ختم القرآن، وأما في النوعين (١٤٢) و (١٤٣) الذين هما محط الدراسة في البحث، ورد فيهما موضوعات تتعلق بالتأويل، والرأي، وموانع التفسير، وأهمية اللغة، و مصادر التفسير، وأنواع الاختلاف، وحكم التفسير، ونحو ذلك.

٦. مجمل أصناف القواعد التي أوردها في البابين (١٤٢) و (١٤٣) منها ما يتعلق بطريقة التفسير ومصادره، ومنها ما يتعلق باللغة، ومنها بالترجيح.

٧. من ملامح منهج ابن عقيلة في إيراد القواعد أنه يوردها في معرض ذكره لنص منقول عن أحد الأئمة، وأنه يستدل أحياناً على القاعدة بآيات أو أحاديث، أو مثال، وقد تكون القاعدة بصياغة صريحة وقد تكون غير صريحة وتحتاج إلى استنباط.

ثانياً: التوصيات:

ومن التوصيات التي يمكن الخروج بها في هذا البحث: أن على الباحثين توجيه دراستهم وعنايتهم بمصنف ابن عقيلة ذو المرجع الواسع الصادر مؤخراً بعد التحقيق، لجمع ترجيحاته، ومصطلحاته، واختياراته، ومسائله القرآنية النظرية والتطبيقية، ودراسة منهجه وموازنته مع البرهان والإتقان والوقوف على استدراكاته.

قائمة المصادر والمراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (م.ح)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٩٧٤م.

٢. **الإحكام في أصول الأحكام**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (م.ح)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (ط.د).

٣. **أسباب النزول الواردة في جامع البيان للإمام ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) جمعاً وتخريجاً ودراسة**، حسن بن محمد بن علي شباله البلوط (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، (ط.د)، ١٩٩٨م.

٤. **الأعلام**، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

٥. **البرهان في علوم القرآن**، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، دار المعرفة – بيروت (م.ح)، (ط.د)، ١٩٧١م.

٦. **التأليف المعاصر في قواعد التفسير دارسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية**، د. محمد صالح، أ. خليل اليماني، أ. محمود السيد، مركز تفسير، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

٧. **التعريفات**، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (م.ح)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٣م.

٨. **التفسير بالمأثور في سورة غافر بين الإمامين الطبري والسيوطي**، ممدوح محمد عليان أبو عصيبي (رسالة ماجستير)، جامعة الخليل، (ط.د)، ٢٠١٩م.

٩. **جامع البيان في تأويل القرآن**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (م.ح)، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

١٠. **الحيوان**، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٣م.

١١. **الرسالة العرشية**، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٧٩م.

١٢. **الروايات الاسرائيلية في تفسير الطبري من الفاتحة إلى الاسراء**، أحمد نجيب عبدالله صالح (رسالة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (ط.د)، ١٩٩٧م.

١٣. **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**، ابن عقيلة المكي (م.ح)، مركز البحوث والدراسات، (ط.د)، ٢٠٠٦م.

١٤. **شرح (مقدمة التفسير) لابن تيمية**، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م.

١٥. **شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**، د. مُساعِدُ بن سُلَيْمَان بن نَاصِر الطَّيَّار، دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٧م.

١٦. **شواهد الشعر الجاهلي في تفسير الطبري**، رعد ماموك حسين عبد (رسالة ماجستير)، جامعة ديالي، (ط.د)، ٢٠١٣م.

١٧. **علوم القرآن بين البرهان والإتقان دراسة موازنة**، الدكتور حازم سعيد حيدر، مكتبة دار الزمان المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

١٨. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (م.ح)، دار المعرفة – بيروت، (ط.د)، ١٩٥٩م.

١٩. **قاعدة الجمع أولى من الترجيح دراسة أصولية تطبيقية على بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد**، علي منير عبد الماجد محمد (رسالة دكتوراه)، أم درمان، (ط.د).

٢٠. **قضية التكرار في كتاب الله**، د. فضل حسن عباس (بحث منشور عبر شبكة الإنترنت)، (ط.د).

٢١. **قواعد وضوابط التفسير عند الإمام ابن القيم في (بدائع الفوائد)**، علي بن محمد بن حسين العمران (رسالة ماجستير)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، (ط.د).

٢٢. **معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»**، علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري – تركيا، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٣. **معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»**، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨م.

٢٤. **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (ط.د).

٢٥. **معجم مصطلحات علوم القرآن**، أ.د. محمد عبدالرحمن الشايع، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٢٦. **مقدمة في أصول التفسير**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (ط.د)، ١٩٨٠م.

٢٧. **مناهل العرفان في علوم القرآن**، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الثالثة.

٢٨. **المنثور في القواعد الفقهية**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

٢٩. **نقد الصحابة والتابعين للتفسير**، عبد السلام بن صالح بن سليمان الجار الله (أطروحة دكتوراه)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم القرآن وعلومه، (ط.د)، ٢٠٠٦م.

Romanization of sources (APA 7th Style)

1. **ʻAbd, Raʻd Māmūk Ḥusayn**. (2013). *Shawāhid al-Shiʻr al-Jāhilī fī Tafsīr al-Ṭabarī* [Master's thesis, Jāmiʻat Diyālá (Diyala University)].
2. **ʻAbd Allāh Ṣāliḥ, Aḥmad Najīb**. (1997). *Al-Riwāyāt al-Isrāʼīliyyah fī Tafsīr al-Ṭabarī min al-Fātiḥah ilá al-Isrāʼ* [Doctoral dissertation, Al-Jāmiʻah al-Islāmiyyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah].
3. **ʻAbd al-Mājid Muḥammad, ʻAlī Munīr**. (n.d.). *Qāʻidat al-Jamʻ awlá min al-Tarjīḥ Dirāsah Uṣūliyyah Taṭbīqiyyah ʻalá Bidāyat al-Mujtahid wa-Nihāyat al-Muqtaṣid li-Ibn Rushd al-Ḥafīd* [Doctoral dissertation, Umm Durmān (Omdurman)].
4. **Abū ʻUṣaybī, Mamdūḥ Muḥammad ʻAliyān**. (2019). *Al-Tafsīr bi-al-Maʼthūr fī Sūrat Ghāfir bayna al-Imāmayn al-Ṭabarī wa-al-Suyūṭī* [Master's thesis, Jāmiʻat al-Khalīl (Hebron University)].
5. **Al-ʻAbbās, Faḍl Ḥasan**. (n.d.). *Qaḍiyyat al-Takrār fī Kitāb Allāh*. (Online published research).
6. **Al-Ballūṭ, Ḥasan ibn Muḥammad ibn ʻAlī Shibālah**. (1998). *Asbāb al-Nuzūl al-Wāridah fī Jāmiʻ al-Bayān li-al-Imām Ibn Jarīr al-Ṭabarī (310h) Jamʻan wa-Takhrījan wa-Dirāsah* [Master's thesis, Jāmiʻat Umm al-Qurá].
7. **Al-Jāḥiẓ, ʻAmr ibn Baḥr ibn Maḥbūb al-Kinānī bi-al-Walāʼ al-Laythī Abū ʻUthmān**. (2003). *Al-Ḥayawān* (2nd ed.). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah.
8. **Al-Jār Allāh, ʻAbd al-Salām ibn Ṣāliḥ ibn Sulaymān**. (2006). *Naqd al-Ṣaḥābah wa-al-Tābiʻīn li-al-Tafsīr* [Doctoral dissertation, Jāmiʻat al-Imām Muḥammad ibn Saʻūd al-Islāmiyyah, Qism al-Qurʼān wa-ʻUlūmih].
9. **Al-Jurjānī, ʻAlī ibn Muḥammad ibn ʻAlī al-Zayn al-Sharīf**. (1983). *Al-Taʻrīfāt* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah.
10. **Al-Shāyiʻ, Muḥammad ʻAbd al-Raḥmān**. (2012). *Muʻjam Muṣṭalaḥāt ʻUlūm al-Qurʼān* (1st ed.). Dār al-Tadmuriyyah.

11. **Al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr Jalāl al-Dīn**. (1974). *Al-Itqān fī ʻUlūm al-Qurʼān*. Al-Hayʼah al-Miṣriyyah al-ʻĀmmah li-al-Kitāb.

12. **Al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr ibn Yazīd ibn Kathīr ibn Ghālib al-Āmulī Abū Jaʻfar**. (2000). *Jāmiʻ al-Bayān fī Taʼwīl al-Qurʼān* (1st ed.). Muʼassasat al-Risālah.

13. **Al-Ṭayyār, Musāʻid ibn Sulaymān ibn Nāṣir**. (2007). *Sharḥ Muqaddimah fī Uṣūl al-Tafsīr li-Ibn Taymiyyah* (2nd ed.). Dār Ibn al-Jawzī.

14. **Al-ʻUmrān, ʻAlī ibn Muḥammad ibn Ḥusayn**. (n.d.). *Qawāʻid wa-Ḍawābiṭ al-Tafsīr ʻinda al-Imām Ibn al-Qayyim fī (Badāʼiʻ al-Fawāʼid)* [Master's thesis, Jāmiʻat al-ʻUlūm wa-al-Tiknūlūjiyā (University of Science and Technology)].

15. **Al-ʻUthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ ibn Muḥammad**. (1995). *Sharḥ (Muqaddimat al-Tafsīr) li-Ibn Taymiyyah* (1st ed.). Dār al-Waṭan.

16. **Al-Zarkashī, Abū ʻAbd Allāh Badr al-Dīn Muḥammad ibn ʻAbd Allāh ibn Bahādir**. (1985). *Al-Manthūr fī al-Qawāʻid al-Fiqhiyyah* (2nd ed.). Wizārat al-Awqāf al-Kuwaytiyyah.

17. **Al-Zarkashī, Muḥammad ibn Bahādir ibn ʻAbd Allāh Abū ʻAbd Allāh**. (1971). *Al-Burhān fī ʻUlūm al-Qurʼān*. Dār al-Maʻrifah.

18. **Al-Zirkilī al-Dimashqī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd ibn Muḥammad ibn ʻAlī ibn Fāris**. (2002). *Al-Aʻlām* (15th ed.). Dār al-ʻIlm li-al-Malāyīn.

19. **Al-Zurqānī, Muḥammad ʻAbd al-ʻAẓīm**. (n.d.). *Manāhil al-ʻIrfān fī ʻUlūm al-Qurʼān* (3rd ed.). Maṭbaʻat ʻĪsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh.

20. **Ḥaydar, Ḥāzim Saʻīd**. (2006). *ʻUlūm al-Qurʼān bayna al-Burhān wa-al-Itqān Dirāsah Muwāzanah* (2nd ed.). Maktabat Dār al-Zamān.

21. **Ibn ʻAqīlah al-Makkī**. (2006). *Al-Ziyādah wa-al-Iḥsān fī ʻUlūm al-Qurʼān*. Markaz al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt.

22. **Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī al-Shāfi‘ī, Aḥmad ibn ‘Alī ibn Ḥajar Abū al-Faḍl**. (1959). *Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Dār al-Ma‘rifah.

23. **Ibn Ḥazm al-Andalusī al-Qurṭubī al-Ẓāhirī, Abū Muḥammad ‘Alī ibn Aḥmad ibn Sa‘īd**. (n.d.). *Al-Iḥkām fī Uṣūl al-Aḥkām*. Dār al-Āfāq al-Jadīdah.

24. **Ibn Taymiyyah, Taqī al-Dīn Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm ibn ‘Abd al Salām ibn ‘Abd Allāh ibn Abī al-Qāsim ibn Muḥammad**. (1979). *Al-Risālah al-‘Arshiyyah* (1st ed.). Al-Maṭba‘ah al-Salafiyyah.

25. **Ibn Taymiyyah, Taqī al-Dīn Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm ibn ‘Abd al Salām ibn ‘Abd Allāh ibn Abī al-Qāsim ibn Muḥammad**. (1980). *Muqaddimah fī Uṣūl al-Tafsīr*. Dār Maktabat al-Ḥayāh.

26. **Kaḥḥālah al-Dimashqī, ‘Umar ibn Riḍā ibn Muḥammad Rāghib ibn ‘Abd al-Ghanī**. (n.d.). *Mu‘jam al-Mu’allifīn*. Maktabat al-Muthannā.

27. **Nuwayhiḍ, ‘Ādil**. (1988). *Mu‘jam al-Mufassirīn «min Ṣadr al-Islām wa-Ḥattá al-‘Aṣr al-Ḥāḍir»* (3rd ed.). Mu’assasat Nuwayhiḍ al-Thaqāfiyyah li-al-Ta’līf wa-al-Tarjamah wa-al-Nashr.

28. **Qarah Bulūṭ, ‘Alī al-Riḍā, & Qarah Bulūṭ, Aḥmad Ṭūrān**. (2001). *Mu‘jam al-Tārīkh «al-Turāth al-Islāmī fī Maktabāt al-‘Ālam (al-Makhṭūṭāt wa-al-Maṭbū‘āt)»* (1st ed.). Dār al-‘Aqabah.

29. **Ṣāliḥ, Muḥammad, al-Yamānī, Khalīl, & al-Sayyid, Maḥmūd**. (2019). *Al-Ta’līf al-Mu‘āṣir fī Qawā‘id al-Tafsīr Dirāsah Naqdiyyah li-Manhajiyyat al-Ḥukm bi-al-Qā‘idiyyah* (1st ed.). Markaz Tafsīr.

١٠